

التقرير اليومي

2007/5/4

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الأسباب القاتلة للإخفاق في العراق

بقلم كينيث م. بولوك¹، مجلة الشرق الأوسط للشؤون العالمية

يدرس هذا التقرير العملية الكارثية لإصلاح العراق منذ احتلالها إلى خريف الـ 2006. فهو يحدد منشأ الإخفاقات الكثيرة لأمريكا والتي لا تعود فقط إلى الجهل الذي طغى على فرضيات إدارة بوش بأن عملية إعادة البناء بعد الحرب سوف تكون عملية سهلة وغياب التخطيط المناسب أو الواقعي الذي نتج، وإنما أيضاً إلى اتخاذ سلسلة من القرارات الخاطئة من قبل إدارة بوش وسلطة التحالف المؤقتة والقوات العسكرية الأمريكية في السنوات التي تلت. وهو يبين بأن هذا الركود السياسي، الفراغ الأمني، وغياب الحركة الاقتصادية الفاعلة اليوم هو نتيجة مثل هذه المشاكل وأنه فقط بحدوث تغييرات جذرية في السياسة الأمريكية - ليس الإصلاحات البسيطة التكتيكية التي انشغلت بها الإدارة الأمريكية على مدى الأشهر الثماني عشر الماضية والتي يواصل الكثيرون من منتقديها يحثون عليها اليوم - يمكن أن يكون هناك فرصة في إزالة الضرر الحاصل من هذه السلسلة الطويلة من الأخطاء التي كان هناك غنى عنها.

الأمريكيون العائدون من العراق - من المدنيين والعسكريين على السواء - يبدو توافقاً في وجهة نظرهم بأن العراقيين متحرقون لنجاح عملية إعادة البناء وبأنهم يمتلكون الأدوات الأساسية لجعلها تنجح، إلا أن الولايات المتحدة تحقق وباستمرار بتزويدهم بالفرص والأرضية التي تمكنهم من ذلك.

فيما لو انزلت العراق إلى حرب أهلية، فإن الولايات المتحدة لن تجد من تلوم سوى نفسها. فلقد أهملت نصائح الخبراء حول العراق، عملية بناء الدول، والعمليات العسكرية. ونظمت لاحتلال وإعادة بناء ذات تكلفة زهيدة. لم تتعلم أبداً من أخطائها ولم تقم أبداً برصد الإمكانيات المناسبة لإنجاز طموحاتها العالية التي كانت تحملها بدايةً، أو حتى لطموحاتها اللاحقة الأكثر تواضعاً. لقد رفضت التصديق بأية معلومات استخباراتية تتناقض مع وجهات النظر التي تحملها، وأصررت بعناد على أن الواقع يتطابق مع ما تتمناه.

¹ مدير الأبحاث في مركز سابان لدراسة سياسة الشرق الأوسط في جامعة بروكينغز. خدم سابقاً كمحلل عسكري في المخابرات الأمريكية للخليج الفارسي وكمدير لشؤون الخليج الفارسي في مجلس الأمن القومي، من أحدث كتبه: المتاهة الفارسية: الصراع بين إيران وأمريكا

الجهل والتكبر

الكثيرون في الإدارة الأمريكية — وعملياً كل أولئك الذين يقودون الحملة نحو الحرب — بكل بساطة لم يصدقوا بأن هناك جهود مهمة ضرورية لإعادة البناء. قيل لمركز القيادة التابع للولايات المتحدة (CENTCOM) المسؤول عن القرارات العسكرية للحرب، أن يتحسب للطوارئ الإنسانية كالألاجئين مثلاً لا أكثر. وقد أوضح كلاً من قائد الـ CENTCOM، الجنرال تومي فرانكس، ومكتب وزارة الدفاع بأنهما يريدان التقليل من التواجد العسكري الأمريكي في العراق بأسرع وقت ممكن، وإذا ما كان هناك أية جهود مطلوبة لبناء الدولة، فقد صمما على أن يتم إنجازها من قبل جهة أخرى. رامسفيلد وغيره من أعضاء الإدارة، بما في ذلك رئيس الجمهورية، قد بينوا بشكل واضح بأنهم لا يؤمنون بأن بناء الدولة هو من المهام التي ينبغي على القوات العسكرية الأمريكية التورط فيها. أعضاء آخرون في الإدارة، تحديداً أولئك القريبون من قائد المجلس الوطني العراقي (INC) أحمد شلبي، رأوا أنه لا حاجة لجهود أمريكية مهمة في إعادة البناء، لأنهم كانوا يأملون بتسليم البلاد لأحمد شلبي وجعله يديرها لصالح الولايات المتحدة.

وما زاد الأمر سوءاً هو أن موظفو وزارة الدفاع ومكتب نائب الرئيس وبعض أعضاء مجلس الأمن القومي قرروا بأن وزارة الخارجية كانت "ضد" الحرب وسوف تعيق مخططاتهم لإدارة العراق بالطريقة التي يرونها مناسبة ولوضع شلبي في سدة الحكم. لذا فقد عملوا بجهد للحفاظ على سيطرتهم الكاملة على العمل الضئيل الذي قاموا به لإعادة البناء بعد الحرب ولاستقصاء العاملين، المكاتب، والمعلومات الوافدة من وزارة الخارجية.... وبينما بدا بأن قدرة الولايات المتحدة على معالجة عملية إعادة البناء بعد الحرب وبناء الدولة غير كافية من دون تعاون دولي كبير، فإن المطلوب يبقى بعشرات المرات أكبر من إمكانيات وزارة الدفاع. عوضاً عن ذلك، قامت وزارة الدفاع بتشكيل فريق صغير (200 شخص عند بداية الاحتلال) بقيادة الجنرال جاي غانر، المتقاعد، لمتابعة عملية البناء بعد الحرب... حتى أنه لم يتم الطلب من غانر أن يرأس فريق ما بعد الحرب حتى 9 كانون الثاني 2003، أي ما يقارب الشهرين من قبل بدء الحرب. وقد مُنع من التعاون مع مخططي مركز القيادة كما تم رفض العديد من الطلبات التي تقدم بها لزيادة العاملين....

العديد من صفوف الإدارة الأمريكية في العراق كانوا يشتركون في نظرهم التي هي في غاية السطحية، وهي أن سقوط صدام واتباعه سوف يكون له تأثيراً جدياً ضئيلاً على تركيبة الدولة العراقية ككل. فقد افترضوا بأن البيروقراطية العراقية سوف لن تتأثر وبذلك تبقى قادرة على إدارة البلاد وتزويد العراقيين بالخدمات الأولية. وبنفس النحو فقد افترضوا بأن القوات المسلحة العراقية سوف تبقى متماسكة بشكل كبير وسوف تخضع للقوات العسكرية الأمريكية. وبينما لم يكن لدى الإدارة الأمريكية النية في استخدام الجيش العراقي لحماية السكان، لكنها كانت تعتقد لأن الجيش سوف يبقى متماسكاً، فإنه سوف لن يشكل الجنود المستأؤون تهديداً كبيراً في أن ينضموا إلى المجموعات الثائرة أو أعمال الشغب المنظمة كما حدث فعلاً.

وكما تم توثيقه من قبل العديد من الكتاب، كانت نتيجة كل ذلك هو عدم التفات جوهري للتخطيط الواقعي للأوضاع ما بعد الحرب. وفي الوقت الذي تم افتراض بأن العراقيين سوف يكونون سعداء لتحررهم إلا أن متطلبات الأمن ما بعد سقوط صدام تم إعطاؤها حيزاً صغيراً من التفكير.

الإهمال والعناد

إن افتراض بأنه لن يكون هناك عراقيين يجاربون لم يكن دقيقاً.

تقريباً وبنحو مباشر، إن الافتراضات الخاطئة والتخطيط غير الكافي لعراق ما بعد الحرب بدأت تعرقل التحركات الأمريكية. وجدت الوحدات القتالية نفسها مسؤولة عن مساحات مدنية واسعة من دون أدنى فكرة عما ينبغي عمله، أو مع من ينبغي التواصل، أو كيف يمكن

الحصول على المساعدة. وبما أنه لم يكن هناك أية أوامر معطاة للجيش لمنع أعمال النهب والشغب، فلم يتحرك أحد في هذا الاتجاه. وكانت النتيجة انتشار الفوضى في كامل البلاد نتج عنها أعمال تخريب واسعة، صاحبها صدمة نفسية قضت على ثقة العراقيين بالولايات المتحدة، لم تستطع البلاد أن تستعيد عافيتها منها.

فبعد القضاء على استبداد صدام، لم يكن هناك ما يملأ الفراغ مكانه إن كان على المستوى العسكري أو السياسي أو الاقتصادي. وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة قامت بخلق دولة فاشلة وفراغ في السلطة... ما أدى إلى: ظهور ثورة في المجتمع السني القبلي غرب العراق، جعل المجتمعات الشيعية يسيطر عليها تدريجياً من قبل الميليشيات المذهبية العنيفة، خلق حلقات شغب منظمة على طول البلاد، والحؤول دون تطوير مؤسسات دولة قادرة على تزويد العراقيين بأبسط الخدمات كالمياه النظيفة، النظافة، الكهرباء، وتحريك العجلة الاقتصادية ولو بالحد الأدنى الذي يخلق وظائف أولية.

ولمضاعفة المشكلة، قامت الإدارة باتخاذ عدد من الخطوات أدت إلى تثبيط أولئك الذي كان من الممكن أن يساعدوا على طرح هذه الإخفاقات من خلال المساعدة على بناء مؤسسات سياسية، اقتصادية، وأمنية جديدة في العراق قادرة على الحلول مكان نظام صدام البائد. مثل هذه القدرات كانت موجودة في أقسام من إدارة الأمم المتحدة وبنسبة كبيرة في المؤسسات غير الحكومية التي ساهمت في الماضي في عمليات بناء-دول حول العالم. إلا أن استمرار الإدارة الأمريكية في عنادها بأن يتم رفض إعطاء الأمم المتحدة أية سلطة في إعادة البناء وانصياح المجتمع الدولي للإملاءات الأمريكية في العراق حرمت الولايات المتحدة من مساعدتهم.

كما أنه ليس صحيحاً، وكما يعتقد كثيرون، بأن الإدارة منعت الأمم المتحدة ودول أخرى من المشاركة في إعادة البناء. وإنما قامت واشنطن بفرض شروط لمن يريد الانخراط في عملية إعادة البناء جعلت من المشاركة مسألة غير جذابة لكل من الأمم المتحدة، المنظمات العالمية غير الحكومية ولقائمة طويلة من الدول الأجنبية. وللأسف، تشريح آخر للقيادة العليا في إدارة بوش كان أن معظمهم كانوا يتشاركون في معارضة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية. أضف إلى ذلك، اعتقادهم الذي ينم عن جهل وعناد بأن القيام بجهود مهمة في إعادة البناء لم تكن ضرورية للعراق، وما جعل المسألة أكثر صعوبة أسلوبهم المتعالي في التعاطي مع الأمم المتحدة وباقي الأعضاء من الأسرة الدولية. فقد أصرت واشنطن على أن تكون عملية إعادة البناء بقيادة أمريكا وأن يتم دمج جهود الأمم المتحدة وجميع المشاركين الدوليين ضمن جهود أمريكا.

وعليه، فإن المشاركة الضعيفة للأسرة الدولية شكلت عاملاً مهماً للعديد من الإخفاقات في إعادة البناء. من أكبر المشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة كانت عدم امتلاكها للعدد الكافي من الأشخاص الذين يعلمون كيف يقومون بكل ما هو ضروري لإعادة بناء الأنظمة السياسية والاقتصادية لدولة مدمرة. في المقابل، فإن الأمم المتحدة كانت قد عملت مع آلاف الأشخاص الذين يمتلكون هذه المهارات في كامبوديا، البوسنة، كوسوفو... وأماكن أخرى.

القلق والتسرع

إن المشاكل التي كانت ظاهرة — من الفوضى وأعمال النهب، والاعتداءات المتواصلة من النافرين، إلى عدم وجود أي تقدم في عملية إعادة تأمين الخدمات الأولية — يضاف إليها عدم وجود أي تقدم في إيجاد أسلحة دمار شامل، حجزت الإدارة عن الادعاء بأنها قامت فعلاً بتحرير العراق وبأنه يمكنها جعله بلداً مزدهراً ومستقراً في وقت سريع. بدأت واشنطن تضع الكثير من الضغط على عناصرها القليلة في بغداد... من أجل أن تحصل على نتائج سريعة. وكانت النتيجة سلسلة من القرارات الخاطئة في خريف وصيف عام 2003 والتي زادت من تعثر جهود إعادة البناء.

أبرز هذه القرارات كان تعطيل المؤسسات العسكرية والأمنية.

خلال حملاتها المختلفة في بناء-الدول في الثمانينات والتسعينات، تعرفت الولايات المتحدة على أهمية برنامج الـ DDR (نزع السلاح، التسريح، وإعادة التدريب) في أية عملية إعادة بناء. والهدف من هذا البرنامج هو أخذ الشرطيين والعسكريين من الجيش القديم وإخضاعهم لبرنامج انتقالي طويل الأمد بحيث يمكنهم في النهاية إعادة الاندماج في المجتمع مزودين بالمؤهلات الضرورية لإيجاد عمل كمدينين. في العراق، لم يكن هناك برنامج (DDR)... وبتعطيل المؤسسات العسكرية والأمنية من دون هذا البرنامج، قامت الولايات المتحدة بتحويل ما يقارب المليون عراقي إلى الشوارع من دون مال، أو أية وسيلة لدعم عوائلهم، ولا يملكون أية مهارة سوى حمل المعول والمسدس. ومن غير المفاجئ، أن مجموعة كبيرة من الشرطيين السنة شعروا بالإهانة من الطريقة التي تم التعامل معهم فيها وعادوا إلى قبائلهم في الأنبار والتحقوا — إلى جانب أبنائهم، أقاربهم، واحفادهم — بالثورة السنية التي كانت تنمو بشكل متسارع. هناك قراران آخران متسرعان يجدر ذكرهما...الأول قرار اعتماد سرعة قياسية في عملية تدريب الجيش العراقي الجديد... والسبب في ذلك أن الإدارة أدركت بأنها تعاني من نقص كبير في عدد الجنود لملاء الفراغ الأمني الحاصل...ولكن عوضاً عن حشد وتنظيم جنود أمريكيين جدد — أو القيام بما هو ضروري لضمان مشاركة أكبر في التحالف من قبل الدول الأخرى — كان جواب واشنطن بأن يقوم إيتون بضخ ما أمكنه من الجنود العراقيين، من دون الالتفات إلى مسألة أن مثل هذا البرنامج السريع سوف ينتج جنوداً غير مدربين جيداً ولا حتى مستعدين لهذه المهمة.

وما فاقم من هذه المشكلة إنشاء منظمات الدفاع المدني العراقي في خريف 2003. والتي كان الهدف منها هو خلق قوات مسلحة محلية تكون رديف للقوات العسكرية الوطنية...لكن اندفاع واشنطن لضخ المزيد من الجنود العراقيين لتقدمها كدليل على عدم الحاجة لمزيد من الجنود الأمريكيين أو أي قوة عسكرية أجنبية أخرى، جعل الإدارة تصر على القيام بحركة سريعة والتي قضت عملياً على أية إمكانية للتحقق من الأفراد من قبل إدخالهم في منظمات الدفاع المدني العراقي. وفي الوقت نفسه، تم اختصار فترة التدريب إلى أسبوعين أو ثلاثة. وعليه، انتهت منظمات الدفاع المدني العراقي لتشكّل كارثة حقيقية: لم يكن لديها عملياً قدرة على القتال، تم اختراقها بشكل كامل من قبل الثوار والمليشيات والمنظمات التخريبية، وكانت تنهار عند خوضها لأية معركة.

الخطأ الأساسي الأخير الذي ارتكب في صيف القلق ذاك كان قرار إنشاء مجلس حكومي عراقي (IGC) والذي أسس للكثير من الكوارث السياسية الحالية في العراق.

حثّ الخبراء في عملية إعادة البناء بشكل عام على إشراك العراقيين في عملية اتخاذ القرارات ولكن من دون جعل سلطة القرار في أيدي أي من المجموعات العراقية. وبدلاً من ذلك، فإن التركيز كان على حقبة زمنية أطول لبناء نظام سياسي جديد بشكل تدريجي تصاعدي وعلى مدى سنوات، يقوم خلالها اتحاد عالمي، توافق عليه الأمم المتحدة، بالإمساك بزمام السلطة وينقل هذه السلطة إلى العناصر السياسية العراقية الجديدة عندما يصبحون مستعدين لذلك.

لكن عدم رضا العراقيين، الأمريكيين، وغيرهم عن عملية إعادة البناء، إضافة إلى رغبة أحمد شلبي وحلفائه برؤيته متربعاً على كرسي السلطة، دفع بواشنطن على الإصرار على التغيير. فعوضاً عن إعطاء الوقت اللازم لعملية البناء التدريجية التصاعدية وجعلها تنجح، قاموا باختصار هذه العملية واختاروا البدء من أعلى إلى أسفل، حيث يقوم مجلس عراقي جديد (وهو ما أصبح لاحقاً المجلس الحكومي العراقي) بالعمل مع مندوب أمريكي ذات سلطة قوية — برير — لإدارة البلاد. إنه نوع من الجمع ما بين إرادة وضع العراقيين في الواجهة لجعلهم يتحملون مسؤولية الأخطاء والمشاكل في إعادة البناء وتسليم شلبي هذه المسؤولية... ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة بإنشاء مجلس حكومي عراقي مؤلف من 25 عضواً وأعطته دوراً مهماً في توجيه عملية إعادة البناء. ولكن ولأن واشنطن لم تفسح المجال للشخصيات المرغوب بها أن تبرز، قامت سلطة التحالف المؤقت بتعيين 25 قائداً عراقياً معروفون جيداً بالنسبة لها. إن بذور الكثير من المشاكل الكبرى في العراق تعود إلى هذا الترتيب.

فالعديد من أعضاء المجلس الحكومي كانوا فاسدين، راحوا يسرقون الأموال العامة وشجعوا أتباعهم على ذلك أيضاً. عقدوا اتفاقات مع شخصيات سيئة، معظمها ينتمي إلى منظمات تخريبية. قاموا بتأسيس ميليشيات خاصة بهم وأدخلوهم في المؤسسات الأمنية المختلفة. استخدموا صلاحياتهم الحكومية ليقصوا منافسيهم السياسيين عن أية سلطة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية... ولأنهم قاموا بكتابة أول دستور عراقي، القانون الإداري الانتقالي، أصبح هذا القانون وثيقة تتناسب بشكل كبير مع مصالحهم وليس بالضرورة مع مصلحة البلد. ولأن هذه القانون شكل الأساس للدساتير اللاحقة، فإن الدستور جرّ معه بعض هذه المشاكل، تاركاً بعض القضايا الجوهرية غامضة، بما أن النواب لم يستطيعوا الوصول إلى التوفيق ما بين الدستور المعتمد وما بين ما هو أفضل للعراق.

النقطة الأخيرة تكشف عن مشكلة أخرى نتجت عن تأسيس المجلس الحكومي العراقي وهي: تميش عدد من الفئات العراقية المهمة لا سيما الفئة القبلية السنية... وعليه أصبح السنة ينظرون للمجلس الحكومي على أنه أداة أمريكية لتحويل البلاد إلى الأكراد والشيعية... هذا الاعتقاد هو ما شحن الثورة ذات القاعدة السنة.

الإنكار

بشكلٍ خاص خلال السنوات 2004-2005، كان موظفو الإدارة يؤمنون بأن المشاكل التي تعصف بالعراق تعود بكليتها إلى الشوار العراقيين، مدعين بأنها تتحرك بقيادة القاعدة وعدد ضئيل من الشخصيات التابعة للنظام البائد. وأصرروا على أن إجراء انتخابات حرة وعادلة لبناء حكومة جديدة في العراق سوف يقلل من سلطة الثوار ويجعلها تذوب وتختفي، ما يؤدي إلى التخلص من كل المشاكل.

للأسف، لم يكن أي من هذا صحيحاً. إضافة إلى ذلك، فإن الإصرار على أن مصدر المشاكل يعود إلى هذه الأعمال الثورية... جعل الولايات المتحدة تركز جهودها على المشاكل وفي المكان الخطأ. وكانت النتيجة أن الولايات المتحدة لم تحقق فقط في القضاء على الأعمال الثورية، وإنما سمحت لكامل البلاد في الوقوع تحت سلطة الميليشيات المذهبية والمنظمات التخريبية.

ومن أجل جعل المسائل أكثر سوءاً، فإن القوات العسكرية الأمريكية لم تدرك بأن استراتيجيتها وتكتيكاتها في العراق لم تكن ناجحة حتى عام 2006.



Research Services Group
ResearchServices.Group@gmail.com